الطائرات المقاتلة، والى النفط الخام، والى القمح المستورد، تشكل ضرورة أمنية وسياسية في آن.

هذا الاعتماد المزدوج (الدعم المالي والمظلّة السياسية) من جانب اسرائيل على الشريك الاميركي يقابله، من جانب واشنطن، مصلحة واضحة بضرورة الاحتفاظ باسرائيل قوية ومستقرة، بحيث تستطيع ان تكون الذراع الطويلة في الشرق الاوسط للدولة العظمى التي تخوض منافسة دائمة مع الاتحاد السوفياتي على مناطق النفوذ في العالم. ومن الواضح، بالتالي، ان اسرائيل، بدورها، تقدم خدمة مزدوجة للولايات المتحدة. فهي تشكل نقطة انطلاق مناسبة لأي عمل عسكري تلجأ اليه واشنطن؛ كما انها تقدم خدمة للمصالح الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط. على ان المشكلة التي تواجه اسرائيل، حالياً، هي ان خدماتها للحليف الاميركي، في مجال ضمان الهيمنة على الشرق الاوسط، باتت مهددة بصورة جدية بفعل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة في المناطق المحتلة. ذلك ان اصداء الانتفاضة الفلسطينية تثير مخاوف غير طرف في المنطقة؛ كما ان الانتفاضة الفلسطينية، وفي حال عدم التوصل الى أي انجاز سياسي، واذا ما استمر تصاعدها وميلها نحو العنف، فانها قد تؤدي الى تفجير الوضع بأكمله في المنطقة، وتفتح، بالتالي، الباب واسعاً لعودة الاتحاد السوفياتي وتهديد مواقع النفوذ الاميركي. ومن هنا يتضح البعد الاميركي لخطة شامير ـ رابين بشأن مراحل التسوية في المناطق المحتلة، وذلك من خلال الضغوط على حكومة شامير لبلورة مقترحات ايجابية تؤدي، من الوجهة الاميركية، الى تهدئة الوضع في المناطق المحتلة. وفي حين طالب بعض المراقبين الاسرائيليين بأن تضطلع الولايات المتحدة بدور فعّال في مجال التقريب بين وجهات النظر الفلسطينية والاسرائيلية، بارسالها، مثلاً، مبعوثاً خاصاً من مستوى وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر (جدعون سامت، **المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٩)، فان القلق يتزايد داخل اسرائيل من بعض البوادر المتحفظة في السياسة الاميركية الجديدة. ويراقب الاسرائيليون باهتمام شديد الاصوات الاميركية التي ترتفع مطالبة بسياسة أكثر تقشفاً في مجال المساعدات الخارجية، خاصة تجاه اسرائيل ومصر، وبضرورة التخلّي عن أسلوب التماثل التامّ والمطلق بين المصالح الاميركية والاسرائيلية؛ وبالتالي، اتخاذ موقف أكثر «موضوعية» تجاه النزاع في المنطقة (بروس رسيت، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٥/١٩٨٩). ولوحظ، في هذا المجال ايضاً، التحذير الذي تردّد في بعض الاوساط الاسرائيلية من مخاطر التصلّب الاسرائيلي، خاصة في مرحلة انحسار الحرب الباردة بين العملاقين وسيادة روح الوفاق في العالم، والذي سيقابل، بالتأكيد، بتصلّب فلسطيني مماثل، ذلك ان البديل الوحيد للاعتدال والحلول الوسط سيكون قعقعة السلاح والحرب المدمّرة (ديفيد كريفين، **المصدر نفسه**، ١١/٥/١٩٨٩ و٢٨/٤/١٩٨٩).

التسوية ومياه الضفة الفلسطينية

الى جانب القلق الاسرائيلي من الاعتماد المصيري على الدعم الاميركي السياسي، والاقتصادي، والعسكري، يلوح قلق آخر لا يقل اهمية عن سابقه، بسبب اعتماد اسرائيل المصيري، أيضاً، على مخزون المياه الجوفية في الضفة الفلسطينية. واذا كان الاهتمام، محلياً ودولياً، منصبّاً، الآن، على الجانب السياسي من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فان موضوع المياه مرشّح للعب دور حاسم في تحديد ملامح التسوية وامكان تحقيقها في المنطقة. وقد كشف رؤوبين فدهتسور، في مقالتين متلاحقتين (**هآرتس**، ٢٥/٤/١٩٨٩ و٣/٥/١٩٨٩)، حقائق مذهلة عن مدى الاستغلال الاسرائيلي لمصادر المياه في الضفة، وبالتالي اعتمادها عليها، والاجحاف الكبير الذي يعاني منه سكان المناطق المحتلة، بسبب حرمانهم من هذه المياه. استهل الكاتب مقالته بالتأكيد ان أي اتفاق سياسي في المنطقة سيكون مصيره مرتبطاً بمسألة واحدة فقط، هي المياه. ولتوضيح هذا الحكم القاطع تابع ان «المسيطر على مصادر المياه في الضفة الغربية يستطيع، بكل بساطة، تجفيف الشريط الساحلي في اسرائيل»؛ ذلك ان التحكم بمسربي المياه الرئيسين في الضفة، وتنفيذ عمليات حفر آبار عميقة، وبالتالي استغلال المياه بصورة مكثّفة في القطاع الغربي من الضفة، وخاصة منطقتي جنين وطوباس، من شأنه ان يحرم المزارعين اليهود، في سهل «الشارون»، من مياه الري، وان يجعل حقول مرج بن عامر خراباً.